

212577 - الكلام على اصطلاحات الإمام الترمذي رحمه الله في تخريج الأحاديث .

السؤال

نجد أن الإمام الترمذي رحمه الله في سننه يصنف الأحاديث تصنيفاً خاصاً به فيقول للحديث الضعيف مثلاً: هذا حديث حسن صحيح ، فرأى مَنْ نأخذ في مثل هذه الحالة ؟

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولاً :

الإمام أبو عيسى الترمذي رحمه الله صاحب السنن المشهورة باسمه ، من أئمة هذا الشأن ، قال الإدريسي : كان الترمذي أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث ، صنف الجامع والتواريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن ، كان يضرب به المثل في الحفظ ، وقال منصور الخالدي : قال أبو عيسى : صنفت هذا الكتاب - يعني السنن - فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به .
"تهذيب التهذيب" (9 / 388-389).

وللترمذي رحمه الله اصطلاحات مشهورة في تخريجه للأحاديث التي يرويها في سننه ، ونحن نذكر مختصر ما ذكره الحافظ ابن رجب بهذا الخصوص ، قال رحمه الله :

" اعلم أن الترمذي قسم - في كتابه هذا - الحديث إلى صحيح ، وحسن ، وغريب ، وقد يجمع هذه الأوصاف الثلاثة في حديث واحد ، وقد يجمع منها وصفين في الحديث ، وقد يفرد أحدها في بعض الأحاديث ، وقد نسب طائفة من العلماء الترمذي إلى التفرد بهذا التقسيم ، ولا شك أنه هو الذي اشتهرت عنه هذه القسمة .

وأما الحديث الحسن فقد بين الترمذي مراده بالحسن : وهو ما كان حسن الإسناد.

وفسر حسن الإسناد: بأن لا يكون في إسناده متهم بالكذب ، ولا يكون شاذاً ، ويروى من غير وجه نحوه ، فكل حديث كان كذلك فهو عنده حديث حسن.

فعلى ما ذكره الترمذي : كلما كان في إسناده متهم فليس بحسن ، وما عداه فهو حسن ، بشرط أن لا يكون شاذاً.

وبشرط أن يروى نحوه من غير وجه ، يعني أن يروي معنى ذلك الحديث من وجوه أخر عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير ذلك الإسناد ، فعلى هذا : الحديث الذي يرويه الثقة العدل ، ومن كثر غلطه ، ومن يغلب على حديثه الوهم إذا لم يكن أحد منهم متهماً، كله حسن ؛ بشرط أن لا يكون شاذاً ، مخالفاً للأحاديث الصحيحة ، وبشرط أن يكون معناه قد روي من وجوه متعددة .

وقد اضطرب الناس في جمع الترمذي بين الحسن والصحيح ، لأن الحسن دون الصحيح ، فكيف يجتمع الحسن والصحة ، وكذلك جمعه بين الحسن والغريب .

فمنهم من قال: إن مراده أن الحديث حسن لثقة رجاله ، وارتقى من الحسن إلى درجة الصحة ، لأن رواته في نهاية مراتب الثقة ، فحديثهم (حسن صحيح) ، لجمعهم بين صفات من يحسن حديثه ، وصفات من يصح حديثه ، وعلى هذا فكل صحيح حسن، ولا عكس .

ومذهب ابن الصلاح أن الترمذي إذا جمع بين الحسن والصحة فمراده أنه روي بإسنادين، أحدهما حسن، والآخر صحيح. ومن المتأخرين من قال: إن الحسن الصحيح عند الترمذي دون الصحيح المفرد، فإذا قال: "صحيح" فقد جزم بصحته، وإذا قال: حسن صحيح، فمراده أنه جمع طرفاً من الصحة وطرفاً من الحسن ، وليس بصحيح محض ، بل حسن مشرب بصحة . ومن المتأخرين - أيضاً - من قال: مراد الترمذي في الحسن أن كلاً من الأوصاف الثلاثة التي ذكرها في الحسن ، وهي سلامة الإسناد من المتهم ، وسلامته من الشذوذ، وتعدد طرقه ، ولو كانت واهية ، موجب لحسن الحديث عنده. وهذا بعيد جداً، وكلام الترمذي إنما يدل على أنه لا يكون حسناً حتى يجتمع فيه الأوصاف الثلاثة ، وتسمية الحديث الواهي التي تعددت طرقه حسناً لا أعلمه وقع في كلام الترمذي في شيء من أحاديث كتابه .

واعلم أن الترمذي - رحمه الله - خرج في كتابه الحديث الصحيح ، والحديث الحسن، وهو ما نزل عن درجة الصحيح ، وكان فيه بعض ضعف ، والحديث الغريب ،

والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير ، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه " انتهى باختصار من "شرح علل الترمذي" (2/ 574-611) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

"أما الحسنُ في اصطلاحِ الترمذي فهو: ما روي من وجهين وليس في روايته من هو متهم بالكذب ولا هو شاذٌ مخالفٌ للأحاديث الصحيحة ، فهذه الشروط هي التي شرطها الترمذي في الحسن ، لكن من الناس من يقول: قد سمي حسناً ما ليس كذلك مثل حديث يقول فيه : حسنٌ غريبٌ ؛ فإنه لم يرو إلا من وجه واحد وقد سماه حسناً ، وقد أجيب عنه بأنه قد يكون غريباً، لم يرو إلا عن تابعي واحد لكن روي عنه من وجهين فصار حسناً لتعدد طرقه عن ذلك الشخص وهو في أصله غريبٌ ، وكذلك الصحيح الحسن الغريب قد يكون لأنه روي بإسناد صحيح غريب ثم روي عن الراوي الأصلي بطريق صحيح وطريق آخر فيصير بذلك حسناً مع أنه صحيح غريب ؛ لأن الحسن ما تعددت طرقه وليس فيها متهم ، فإن كان صحيحاً من الطريقين فهذا صحيح محض ، وإن كان أحد الطريقين لم تعلم صحته فهذا حسنٌ ، وقد يكون غريب الإسناد فلا يعرف بذلك الإسناد إلا من ذلك الوجه وهو حسن المتن ؛ لأن المتن روي من وجهين ؛ ولهذا يقول: وفي الباب عن فلان وفلان ، فيكون لمعناه شواهدٌ تبين أن متنه حسنٌ ، وإن كان إسناده غريباً ، وإذا قال مع ذلك: إنه صحيح ؛ فيكون قد ثبت من طريق صحيح ، وروي من طريق حسن ، فاجتمع فيه الصحة والحسن وقد يكون غريباً من ذلك الوجه لا يعرف بذلك الإسناد إلا من ذلك الوجه ، وإن كان هو صحيحاً من ذلك الوجه ، فقد يكون صحيحاً غريباً ، وهذا لا شبهة فيه ، وإنما الشبهة في اجتماع الحسن والغريب ، وقد تقدم أنه قد يكون غريباً حسناً ، ثم صار حسناً ، وقد يكون حسناً غريباً كما ذكر من المعنيين " .

انتهى من "مجموع الفتاوى" (18/39-40) .

وينظر : "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة" (2/185) ، "قواعد التحديث" للقاسمي (ص 103) .
وللفائدة : ينظر إجابة السؤال رقم : (126978) .

ثانياً :

اختلاف الأئمة رحمهم الله في نقد الحديث ، والحكم عليه ، وبيان درجته : هو كاختلافهم في الفقه وفروع العلم ، كل يتكلم بحسب ما أداه إليه اجتهاده ، وكل مأجور بفضل الله ، وإن كان الحق واحداً .
قال الإمام الترمذي رحمه الله :

"وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال ، كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم " انتهى من "سنن الترمذي" (5/756) .

وقد سبق في إجابة السؤال رقم : (70455) بيان موقف المسلم من الاختلاف الحاصل بين أهل العلم في التصحيح والتضعيف للحديث الواحد ، وأنه يختلف باختلاف حاله : فإن كان مؤهلاً للترجيح بين أقوالهم رجح ما يراه صواباً ، وإن كان غير مؤهل لذلك : فعليه تقليد الأوثق في نفسه ، والأعلم بهذا الباب عنده ، ولا يجوز له تقليد من يوافق قوله هواه ورغبته بالتشهي ، وسواء كان ذلك الأوثق في نفسه من الأئمة المتقدمين ، أو نقاد الحديث ، والمشتغلين به من أهل العلم المتأخرين .
والمعروف عن الإمام الترمذي رحمه الله أنه أحياناً يتساهل في التصحيح والتحسين ، حتى قال الذهبي رحمه الله : "لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي" .

انتهى من "ميزان الاعتدال" (3/407) .

وانظر : "السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني رحمه الله (1/85) .

ولكن غالب ما يصححه رحمه الله هو صحيح ، وإنما يتساهل في التصحيح أحياناً .

فإذا صحح حديثاً ، ولم يخالفه غيره أخذنا بتصحيحه ، وإذا خالفه من هو أعلم منه بالحديث كالإمام أحمد أو البخاري أو مسلم ونحوهم : تركنا قوله لقول الأعم مناه .

ولكن ليس لذلك سنة مطردة ، فربما كان الحق في مواضع معه ، دون من خالفه .

ومدار المتخصص على النظر في الحجة والدليل .

وأما غير المتخصص : فشأنه أن يقلد أهل العلم ، فيتخير الأوثق في دينه ، كما سبق ، ويجتهد في التحري لدينه .

والله أعلم .